

مؤتمر القمة العربية التاسع في بغداد* تشرين الثاني/نوفمبر 1978

انعقد مؤتمر القمة العربي التاسع في مدينة بغداد ما بين 2 و5 تشرين الثاني /نوفمبر 1978، عقب توصل النظام المصري إلى اتفاقيتي كمب ديفيد مع إسرائيل، فأعلن عدم موافقته على هاتين الاتفاقيتين وعدم التعامل مع ما يترتب عليهما من نتائج، لكونهما "تمتاً خارج إطار المسؤولية العربية الجماعية وتتعارضان مع مقررات مؤتمرات القمة العربية، لا سيما مقررات الجزائر والرباط"، ولا تؤيدان "إلى السلام العادل الذي تنشده الأمة العربية". وقرر المؤتمر تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية مؤقتاً، وتعهدت الدول العربية المنتجة للنفط المشاركة فيه بتقديم مساعدة سنوية، ولمدة عشر سنوات "لدعم الجبهة الشمالية والجبهة الشرقية ومنظمة التحرير الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة".

وأصدر المؤتمر بياناً ختامياً ورد فيه فيما يتعلق بقضية فلسطين: "تدارس أصحاب الجلالة والسيادة والسمو، ملوك ورؤساء وأمراء الأقطار العربية المجتمعون، بروح عالية من المسؤولية القومية والحرص المشترك على وحدة الموقف العربي في مواجهة الأخطار والتحديات التي تهدد الأمة العربية، لا سيما بعد التطورات الناجمة عن توقيع الحكومة المصرية لاتفاقيتي كامب ديفيد وأثرهما على النضال العربي لمواجهة العدوان الصهيوني ضد الأمة العربية، وانطلاقاً من المبادئ التي تؤمن بها الأمة العربية، واستناداً إلى وحدة المصير العربي، والتزاماً بتقاليد العمل العربي المشترك، فقد أكد المؤتمر المبادئ الأساسية التالية: أولاً: إن قضية فلسطين قضية عربية مصيرية، وهي جوهر الصراع مع العدو الصهيوني، وإن أبناء الأمة العربية وأقطارها جميعاً معنيون بها وملزمون بالنضال من أجلها وتقديم كل التضحيات المادية والمعنوية المطلوبة في سبيلها.

* المصدر: "الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978"، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980، ص 660-662؛ مؤتمرات القمة العربية، قراراتها وبياناتها 1946-1985، القاهرة، مكتب الأمين العام -مركز التوثيق والمعلومات، 1987، ص 85-89.

وإن النضال من أجل استعادة الحقوق العربية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة مسؤولية قومية عامة، وعلى جميع العرب المشاركة فيها كل من موقعه وبما يمتلك من قدرات عسكرية واقتصادية وسياسية وغيرها. وأن الصراع مع العدو الصهيوني يتعدى إطار الصراع ضده من قبل الأقطار التي احتلت أراضيها في عام 1967 إلى الأمة العربية كلها، لما يشكله العدو الصهيوني من خطر عسكري وسياسي واقتصادي وحضاري على الأمة العربية كلها وعلى مصالحها القومية الجوهرية وعلى حضارتها ومصيرها، الأمر الذي يحمل كل أقطار الأمة العربية مسؤولية المشاركة في هذا الصراع بما تملكه من إمكانيات.

ثانياً: وعلى كل الأقطار العربية تقديم كافة أشكال المساندة والدعم والتسهيلات لنضال المقاومة الفلسطينية بشتى أساليبه من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها، من أجل التحرير واستعادة الحقوق الوطنية للشعب، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني. وتلتزم الدول العربية بالحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعمل الفلسطيني.

ثالثاً: تأكيد الالتزام بمقررات القمة العربية، وخاصة المؤتمرين السادس والسابع المنعقد في الجزائر والرباط.

رابعاً: واستناداً إلى ما جاء في أعلاه، فإن من المبادئ الجوهرية التي لا يجوز الخروج عنها أو التساهل فيها، عدم جواز انفراد أي طرف من الأطراف العربية بأي حل للقضية الفلسطينية بوجه خاص، وللصراع العربي الصهيوني بوجه عام.

خامساً: ولا يقبل أي حل إلا إذا اقترن بقرار من مؤتمر قمة عربي يعقد لهذه الغاية. وقد ناقش المؤتمر الاتفاقيتين اللتين وقعتهما الحكومة المصرية في كامب ديفيد، واعتبرهما تمسان حقوق الشعب الفلسطيني وحقوق الأمة العربية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة، وتمتا خارج إطار المسؤولية العربية الجماعية، وتتعارضان مع مقررات القمة العربية، لا سيما مقررات الجزائر والرباط، وميثاق الجامعة العربية وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، ولا تؤديان إلى السلام العادل الذي تنشده الأمة العربية.

لذلك، فقد قرر المؤتمر عدم الموافقة على هاتين الاتفاقيتين، وعدم التعامل مع ما يترتب عليهما من نتائج، ورفضه لكل ما يترتب عليهما من آثار سياسية واقتصادية وقانونية وغيرها من آثار.

وقد قرر المؤتمر دعوة حكومة جمهورية مصر العربية للعودة عن هاتين الاتفاقيتين، وعدم توقيع أية معاهدة للصلح مع العدو. ويأمل المؤتمر منها العودة إلى حظيرة العمل العربي المشترك، وعدم التصرف بصورة انفرادية بشؤون الصراع العربي - الصهيوني. وفي هذا الصدد، فقد اتخذ المؤتمر عدداً من القرارات لمواجهة المرحلة الجديدة وحماية أهداف الأمة العربية ومصالحها إيماناً منه بأن الأمة العربية قادرة، من خلال إمكانياتها المعنوية والمادية، أن تواجه الظروف الصعبة وكل التحديات كما كانت كذلك عبر التاريخ، لأنها تدافع عن الحق والعدل ووجودها القومي.

وقد أكد المؤتمر ضرورة توحيد الجهود العربية كافة من أجل معالجة الخلل الاستراتيجي الذي ينجم عن خروج مصر من ساحة المواجهة.

وقرر المؤتمر أن تنسق الدول التي لديها الاستعداد والمقدرة على المشاركة بجهود فعالة. كما أكد على ضرورة التمسك بأنظمة المقاطعة العربية وأحكام تطبيق بنودها. ودرس المؤتمر وسائل تطوير الإعلام العربي الموجهة إلى الخارج بما يخدم القضايا العربية العادلة...

ومن خلال دراسة الوضعين العربي والدولي، فقد أكد المؤتمر التزام الأمة العربية بالسلام العادل الذي يقوم على أساس الانسحاب الإسرائيلي الشامل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967، بما فيها القدس العربية، وضمان الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني، وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني.

وقد قرر المؤتمر القيام بأوسع نشاط دولي لشرح الحقوق العادلة للشعب الفلسطيني والأمة العربية. وأنه ليعرب عن خالص الشكر والتقدير لجميع الدول التي وقفت إلى جانب الحق العربي العادل.

وقد عبر المؤتمر عن تقديره للجمهورية العربية السورية وضمود جيشها الباسل، والمملكة الأردنية الهاشمية وجيشها الباسل. كما أعرب عن اعتزازه بنضال الشعب الفلسطيني وضموده في الأرض المحتلة وخارجها تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني...

وقد اتخذ المؤتمر عدداً من القرارات والإجراءات لمواجهة المرحلة الجديدة وحماية أهداف الأمة العربية ومصالحها، وذلك إيماناً منه بأن الأمة العربية قادرة، من خلال إمكانياتها المعنوية والمادية، وعلى أساس تضامنها، أن تواجه الظروف الصعبة وكل التحديات كما كانت عبر التاريخ لأنها تدافع عن الحق والعدل وعن وجودها القومي".